ثمن علفها في نظير ركوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه اذا تلفت
عنده من غير تقصير **فصل** في بيان احكام الوكالة مصدر
وكل اسم مصدر توكل والاصل فيه قوله تعالى فابعثوا حكما من اهله
وحكما من اهلها وخبر احد صلى الله عليه وسلم بعث الستة لاحد
الزكاة واركانها اربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وقد اشار الى تم
الى دخول الثلاثة الاول تحت قول المص وكلما جاز التصرف الخ اذ المعنى كل
من صح تصرفه لنفسه جاز تصرفه عن غيره وعنه الولي في حال محجوره
وكل شيء صح ان يتصرف فيه الشخص لنفسه جاز ان يتصرف فيه عن غيره
ويلزم من ذلك وجود صيغة تخرج عن نحو الفضول وهي باللفظ من
احدهما والفعل او عدم الرد الآخر وعلى التراخي ويستثنى من الكلية المذكورة
ظهارا لظاهر بجنس حصته فلا يوكل في كسر الباب ونقب لحدار مثلا والوكيل
الغائر والعبد المأذون له السفيه المأذون له في النكاح وعكسا الاعمى يوكل
في التصرف في الاعيان فيما يوقف على الرؤية والمحرم يوكل محلا في
عقد النكاح بعد التحلل او يطلق فيحمل على ما بعد التحلل ويصح ان يوكل
حلال محرما ليوكله حلالا الى التزوج لانه سفير محض قوله وهي اي الوكالة
قوله بفتح الواو وكسرها واوه والفتح افصح قوله في اللغة التفويض يقال
وكل امره بالتخفيف الى فلان فوضه اليه واكتفى به ومنه توكلت على
الله قوله تفويض شخص الخ هذا ايجاب وهو مندوب مالم يرد عن من
نفسه وقيل مطلقا وقبولها كذلك قوله وخرج بهذا القيد الخ اما خرج
التام بمفهوم هذا القيد دون غيره من بقية القيود لان المص لم يذكرها
خرج به بخلاف مفهوم القيود السابقة فانه كثيرا ما ذكرت لنا فيما سيأتي
فتأمل قوله وكل هو بالرفع لا غير قوله جاز له ان يوكل فيه اي عالما
قوله فلا يصح من صبي الخ نعم يصح ان يكون وكيلا في اذن في دخول
دار وابصال هدية وخرج بذلك حينئذ كان مأمونا حتى لو كانت امة وقالت
لرجل سيدي اهداني اليك وصدقها فلها التصرف فيها ولو بالاستمتاع والوطي

ويصح

ويصح ان يوكل الصبي في ذلك اذا اذن له عنه كغيره قوله وشرط الموكل فيه
اي زيادة على ما مر ان يكون قابلا للنيابة اي بان لا يكون عبادة لها
او لمتعلقها بدنية كصلاة واما متها ويلحق بذلك نحو يمين وايلاء ونذر ظهار
وشهادة وعود رئيس الاساقفة مهينة قوله الا الحج وكذا العمرة وتجهيز
الميت غير الصلاة عليه قوله وتفرقة الزكاة اي كذبح اضحية وعتيقة
وتفرقة كفارة ومنذور قوله وان علكه الموكل اي حال التوكيل قوله في بيع
عبد سيملكه اي الا ان قيد ببيع هذا العبد ومن سيملكه ومن طلاق هذه
الزوجة ومن سيتزوجها ولا يشترط كون التابع من جنس المتبوع فيجوز
ان يوكل في طلاق زوجته ومن سيملكه من العبيد ويشترط كون الموكل
فيه معلوما ولو بوجه كبيع اموالي وعتق ارقائي وان لم تكن اموالا وارقاء
معلومة لقلة الغرر لا نحو في كل اموري واكل قليل وكثير ويشترط الوكيل
ان يكون معلوما لا نحو وكلت احدكما فلا يصح نعم يصح تبعا نحو وكلتك
في بيع كذا شهرا لا تفليسها نحو اذا جاء رمضان مثلا فانت وكيلي نعم
ان يخرجها وعلق التصرف لم يضر نحو وكلتك في كذا واذا جاء رمضان
فسد قوله عقد جائز الخ وليحمل قوله فسخها اي الوكالة المقول متى شاء اي ولو
بعد التصرف والمقول لفسخها او ابطالها او عزلتك او عزلت نفسي نعم
ان لزم على عزل الوكيل نفسه ضياع المال الموكل فيه لم ينعزل كما قاله
الاذرعي قوله او اغمائه وكذا طرو رق كان كان حربيا فاسترق وكذا حجر
سفه ومثله حجر المفلس فيما لا يتعلق به دين وكله انسان ليشتري له
شيأ بعين مال الوكيل ثم حجر عليه قبل الشراء وكذا بفسق في نحو عقد
نكاح وبزوال محل التصرف ذاتا كبيع ووقف او منفعة كايجار وتزويج
لعبد امة ورهن وصية مع قبض فيها وبتعذر انكاره على المعتمد قوله
والوكيل اي ولو بعوض خلافا لمن صححه قوله امين ولو يحمل فيصدق في دعوى
التلف والرد على الموكل ولو بعد موته قوله فيما يقبضه اي لموكله ولو
من جهة مضمنة قوله ساقط في اكثر النسخ اي واسقاطه اولى قوله الا

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)